من اوساط الجيش ، الذي رعى ايتان ودفعه الى منصب رئيس الاركان العامة . ففي مقابله صحفية قال ايتان عن المشروع . « لو اردت لما قبل المشروع . وليس في هذا المشروع اي مساس بمكانتي وصلاحياتي ، لقد عارضه الاخرون ، وليس انا . وكان بعض القادة قد اكتفوا بمعارضتهم خلال النقاش ، وبعضهم من فغر فاه اكثر مما ينبغي امام الصحافة . كذلك يقول بعض العمداء ان طال شخصية بارزة ولها قدرة على السيطرة ، وهو بالتالي سيقلص صلاحياتهم ، وهذا في رأيي كلام فارغ »(٢٦) .

وعن المشروع نفسه قال ايتان . « لقد تبنينا جزءا من مشروع طال ، ونحن الان نقوم بعمليات في القيادة والاركان لدراسة النتائج . واذا كلفنا المشروع اكثر من اللازم فاننا لن ننفذه . ان مشروع طال في الواقع ، ليس نظرية قتالية جديدة ، بل هو مجرد اطار قيادي وتنظيمي ، هدفه تقديم اجابات للمشاكل الحقيقية التي يعاني منها الجيش » .

واذا اعتبرنا رئيس الاركان الحالي ايتان من ابرز الموافقين على المشروع ــ وهو فعلا كذلك ــ فان اللواء مردخاى غور رئيس الاركان السابق يعتبر من ابرز المعارضين ، وهو لا يكتفي كما سبق وذكرنا ، بمناقشة المشروع بشكل موضوعي ، بل يرفضه جملة وتفصيلا ، ويركز في رفضه هذا ، على رفض طال كشخصية عسكرية ملائمة لقيادة القوات الميدانية ، وكرئيس مستقبلي للاركان العامة . ويقول غور . « لمعالجة كل موضوع يجب اولا تحديد الاولويات ، وساحددها بشكل واضح . ان اخطر ما في الامر هو تعيين العميد طال ، قائدا للقوات البرية ، مع احتمال تعيينه فيما بعد رئيسا للاركان . وارى ان احتمال تعيين طال رئيسا للاركان لايجوز ان يخرج الى حيز الوجود ... اما بالنسبة لما يتعلق بقيادة القوات البرية ، فهذا مجال مختلف كليا ، اذ لا يجوز البحث في اقامة قيادة قوات ميدانية على امتداد اكثر من سنتين ، ولا يجوز لاحد ابداء رأي مختلف في الموضوع . واعتقد انه من الافضل ان تخضع المواضيع المتعلقة بالاستراتيجية والبنية الاساسية للجيش ، لنقاش عام .... ويشاركني مطالبي ورأيي هذا ، عشرات القادة الذين لم يعلنوا اراءهم على الملأ ... لذا يجب بحث الكثير من الامور التي حصلت عشية حرب يوم الغفران ، ولم يجر بحثها »(٢٧) .

الا ان حملة غور ضد طال ومشروعه ، واحتمالات تعيينه ، لم تتوقف عند هذا الحد ، والامر الذي يفسر الخلاف بين مردخاى غور وطال ان الاثنين بقيا مخلصين لمفاهيمهما ، ومدرستيهما . وضمن هذه الحملة قال غور . « انني عارضت المشروع عندما كنت رئيسا للاركان العامة ، ولا زلت اعارضه ، وحسب رأيي فالعميد طال ليس ملائما ليحتل اكبر منصب في الجيش ، وخاصة بعد تصرفاته عشية حرب يوم الغفران وخلالها وبعدها »(٢٨) .

وربما تعود حملة غور على طال ، الى النقد الشديد الذي وجهه طال لغور حول تخطيط عملية الليطاني ، واحتلال الجنوب اللبناني ، والخسائر الكبيرة ، نسبيا ، التي مني بها الجيش الاسرائيلي خلال هذه العملية ، قبل سنتين . واذا كان طال محقا في نقده هذا ، فان الحساب لم ينته مع غور بعد ، خصوصا وان مؤيدي طال في مشروعه وتوليه قيادة القوات الميدانية ليسوا مقتصرين على مجموعة الضباط والقادة المسرحين من الجيش البريطاني ، ولا على الضباط التابعين لمدرسة المدرعات . فهناك مثلا العميد دان شمرون ، قائد المنطقة الجنوبية ، الذي يتمسك باراء « مبدئية » بالنسبة لكل ما يتعلق بالقيادة الميدانية وتعيين طال قائدا لها .